اقتصاد

في ثلاثاء الحكومة: مقترحات لتسوية أوضاع الصناعيين خارج المدن

إعطاء أولوية لتأمين المشتقات النفطية للزراعة

الوطن

أكد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس ضرورة استمرار التنسيق والتعاون مع مجلس الشعب بما يحقق التكاملية في العمل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وينعكس إيجاباً على واقع الخدمات المقدمة للمواطنين، وشدد على التعاون والتشاركية مع الاتحادات والنقابات فيما يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بعمل مختلف القطاعات باعتبارها شريكاً أساسياً للجهات الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

وطلب المجلس من الجهات المعنية استكمال البيانات ووضع الضوابط والمحددات والأسس اللازمة لتنظيم الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه، وناقش مقترحات تسوية أوضاع الصناعيين والمنشآت الصناعية أو الحرفية خارج المدن والمناطق الصناعية حرصاً على الاستفادة المثلى من الطاقات الإنتاجية الصناعية الزراعية والحرفية وغيرها وتوطينها في المناطق الجغرافية المناسبة، ووافق على نظام عقود الاحتياجات والمبيعات الخاص بالشركة السورية للاتصالات بما يضمن لها المرونة وتوفير مقومات التنافسية التي يتطلبها قطاع الاتصالات.

واستمع مجلس الوزراء لعرض قدمه وزير الكهرباء حول واقع تسرب كميات من الفيول في محطة بانياس والإجراءات المتخذة للحد من مخاطرها، وشدد على اتخاذ ما يلزم لتلافي كل الأخطار الناجمة عن ذلك ولاسيما البيئية واتخاذ المزيد من إجراءات الحيطة والحذر لمنع تكرار مثل هذه التسربات.

إلى ذلك أكد المهندس عرنوس أهمية ترجمة مشاريع الوزارات بشكل مباشر على أرض الواقع والالتزام بالمدد الزمنية المحددة للتنفيذ والتتبع المستمر لمراحل عمل كل مشروع بشكل دقيق وتذليل أي عقبات تعترضه، لافتاً إلى أهمية المتابعة المستمرة للواقع الصحي في المدارس والتشدد بإجراءات السلامة الصحية والإجراءات الاحترازية والاستمرار بخطة تقديم اللقاح للكوادر التدريسية.

وكلف المجلس الوزارات المعنية تقديم مذكرة حول الإجراءات الإضافية الواجب اتخاذها لتعزيز وتنظيم الدعم المقدم للقطاع الزراعي وإعطائه الأولوية في توفير المشتقات النفطية، وتكثيف الجهود لتوفير السماد اللازم لتأمين متطلبات العملية الزراعية، مشدداً على أن القطاع الزراعي يشكل أهم أولويات العمل للمرحلة القادمة باعتباره أساس التنمية الاقتصادية.

وطلب المجلس من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وضع أسس ومعايير شفافة للإيفادات الخارجية للطلاب بما يمكّن جميع الطلاب المستحقين الاستفادة من الإيفاد بما يضمن العدالة في هذا الشأن، ولفت إلى ضرورة مراجعة واقع عمل وأداء الجمعيات الأهلية والخيرية ووضع الأسس التي تكفل قيامها بدورها المجتمعي في مجال تقديم الخدمات للمواطنين.

وطلب المجلس من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تعزيز المخازين من مادة القمح وتنفيذ العقود الموقعة مع الدول الصديقة في هذا المجال. كما طلب من وزارة الصناعة تقديم توصيف لواقع عمل المؤسسة العامة للإسمنت والعقود الموقعة ومبيعاتها ليصار إلى دراستها واتخاذ ما يلزم لتطوير قطاع صناعة الإسمنت، واستمع المجلس لعرض قدمه وزير الداخلية حول واقع الجريمة من حيث أعدادها وأنواعها والإجراءات المتخذة لمكافحتها والحد منها وبما يسهم في حماية المواطنين وأملاكهم.

ووافق المجلس على عدد من المشروعات التنموية والخدمية في عدد من المحافظات.

وزير الداخلية يقدم عرضاً حول واقع الجريمة وأنواعها

بقرار من وزير التموين: مصادر في غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: إعفاء نائب رئيس غرفة تجارة دمشق منصور أباظة من منصبه

رامز محفوظ

علمت «الوطن» من مصادر في غرفة تجارة دمشق أنه تم إعفاء نائب رئيس غرفة تجارة دمشق منصور أباظة من منصبه بقرار من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم، مبينة أن منصور لم ينجح في انتخابات غرفة التجارة وإنما تم تعيينه من الوزارة ودستورياً يحق للوزير إعفاؤه من منصبه.

وأكدت المصادر أنه لم يتم تعيين بديل منه حتى الآن ولا ندري سبب إعفائه من منصبه، موضحين بأن للوزير وجهة نظر محددة عند إعفاء أي شخص من منصبه تم تعيينه من قبلها ومن الممكن أن الوزارة قد وجدت شخصاً أنسب من أباظة لشغل منصب نائب رئيس غرفة التجارة.

وعن اجتماع أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم أول من أمس أكدت المصادر أن الاجتماع كان روتيني وكان التركيز خلال الاجتماع على ضرورة التعاون والعمل من أجل مصلحة المستهلك.

ولفتت المصادر إلى أن الحديث دار حول واقع الأسواق بشكل عام وعن دور التجار خلال المرحلة الحالية وضرورة التعاون من أجل ضبط الأسعار، موضحة أن توجيهات الوزير لأعضاء الغرفة كانت واضحة وتنصب حول ضرورة العمل والسعي لعدم رفع الأسعار والتي تصب بمجملها في مصلحة المواطن الذي يعاني من غلاء الأسعار حالياً.

نتائج مخيبة حصيلة الإنتاج من القمح.. والتجارة الخارجية تطلب استيراد ٢٢٥ ألف طن

الخليف لـ«الوطن»: نقص كبير وحاجتنا سنوياً إلى أكثر من مليون طن

رامز محفوظ

كشف رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن إنتاج القمح للعام الحالي انخفض عن الإنتاج في العام الماضي، مبيناً أن إنتاجنا في العام الحالي كان بحدود ٤٠٠ ألف طن على مستوى كامل القطر على حين أن إنتاجنا في العام الماضي كان بحدود ٦٠٠ طن.

وعزا سبب انخفاض إنتاج القمح في الموسم الحالي إلى قلة الأمطار إضافة للجفاف فضلاً عن تضرر بعض المساحات المزروعة تقريباً بشكل كامل مثل محافظة الحسكة التي شهدت ضرراً عاماً بالنسبة لمحصول القمح العام الحالي وكان الإنتاج في المحافظة ضعيفاً جداً، والكميات التي سوقت من كامل المحافظة لم تتجاوز ٤٠٠ طن.

ولفت إلى أنه جرت العادة خلال السنوات السابقة أن يكون إنتاج محافظة الحسكة كبيراً ومتميزاً عن بقية المحافظات وأن يصل لحدود ٤٠٠ ألف طن، مبيناً أنه ما قبل العام الماضي تم تسويق بحدود ٣٦٠ ألف طن قمح من المحافظة، وفي العام الذي سبقه تم تسويق بحدود ٤٠٠ ألف طن، على حين أن ما سوق في العام الماضي كان بحدود ١٦٠ ألف طن، وأضاف أن وسبب انخفاض الكمية المسوقة عن الأعوام السابقة قيام مليشيا «قسد» بمنع الفلاحين من تسليم إنتاجهم إلى مراكز استلام الحبوب التابعة للحكومة، أما في الأعوام السابقة فقد استطاع الفلاحون الوصول إلى مراكز استلام الحبوب رغم محاولات مليشيا «قسد» منعهم من الوصول.

وأكد أن إنتاج القمح للعام الحالي لا يغطي حاجة القطر من المادة، لافتاً إلى أن حاجة القطر من القمح سنوياً من القمح تتجاوز مليون طن، موضحاً أنه لا بديل من الاستيراد لتغطية حاجة القطر من القمح للعام الحالي.

وأشار إلى أن وزارة التجارة الخارجية طلبت خلال العام الحالي باستيراد ٢٢٥ ألف طن من مادة القمح ونحن بحاجة لكمية أكبر من الكمية التي طلبتها وزارة التجارة الخارجية من أجل تغطية حاجة القطر من القمح.

وبيّن الخليف أن الإنتاج انخفض العام الحالي بشكل عام سواء بالنسبة للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية أو غيرها من المحاصيل الأخرى مثل الخضار والفواكه التي تأثر إنتاجها بالظروف المناخية وخصوصاً قلة الأمطار التي كانت السبب الرئيسي والأول بانخفاض الإنتاج بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية.

وعن تأثير عدم توافر الأسمدة وقلة توزيعها للفلاحين على الإنتاج الزراعي أكد الخليف أن الكمية التي وزعت من الأسمدة على الفلاحين للعام الحالي لم تتجاوز نسبتها ١٠ بالمئة من إنتاج معمل الأسمدة وهذا الكمية لم تغط الحاجة.

وبالنسبة للمازوت المخصص لري الأراضي الزراعية أوضح الخليف أن الكمية التي وزعت على الفلاحين كانت قليلة وبعض المحافظات مثل الرقة والحسكة لم تحصل على المازوت مطلقاً العام الحالي.

وختم بالقول: إن عدم توافر مستلزمات الإنتاج من مازوت وأسمدة وغيرها إضافة للظروف المناخية السيئة حيث أثرت في أسعار المنتجات الزراعية وأدت إلى ارتفاعها في الأسواق.

الحليب يدخل إلى نادي الأسعار الكاوية!! ١٥٠٠ ليرة للكغ ويصل إلى ١٧٠٠ للبن

مدير عام شركة ألبان حمص: انخفاض كميات إنتاج الحليب خلال هذه الفترة.. والأعلاف: المقنن العلفي يغطي جزءاً من الحاجة فقط

نبال إبراهيم

تشهد أسعار الحليب ومشتقات الألبان ارتفاعاً مستمراً في محافظة حمص، بحيث يزيد سعر الكيلو منه بمقدار ٥٠ ليرة سورية في كل أسبوع إلى ١٠ أيام تقريباً، فلا يلبث المواطن أن يستوعب الأسعار حتى يفاجأ بارتفاع جديد له، ويسجل سعر كيلو الحليب حالياً في محال بيعه بالمدينة بين ١٤٠٠ إلى ١٥٠٠ ليرة سورية، بينما يتراوح سعر كيلو اللبن الرائب بين ١٦٠٠ إلى ١٧٠٠ ليرة سورية بحسب كل محل والمنطقة التي يوجد فيها.

وعزا عدد من مربي الأبقار في ريف المحافظة أسباب ارتفاع كيلو الحليب واضطرابه وعدم استقراره في حديثهم لـ«الوطن» إلى ارتفاع أسعار الأعلاف وأسعار الأدوية واللقاحات البيطرية بشكل متزايد يوما بعد يوم، واطرارهم إلى تأمين الأعلاف من القطاع الخاص بأسعار باهظة لكون الكمية التي يحصل عليها المربون عن طريق الجمعيات الفلاحية في الشهر لا تكفي ولا تلبي الحاجة، إضافة إلى شرائهم كل مستلزمات الأبقار من تبن وأدوية وغيرها من الأسواق ما يؤثر في كلفة إنتاج كيلو الحليب وبالتالي رفع سعره لكي لا يتكبد المربي خسائر لا يمكنه تحملها لأن تربية الأبقار في هذه الأيام ليست رابحة وأن سعر الحليب الذي تنتجه البقرة يصرف على مستلزماتها من دون تحقيق أرباح على حد قولهم.

وبينوا أن تكلفة إنتاج كيلو الحليب حالياً يتراوح بين ١٣٠٠ إلى ١٤٠٠ ليرة سورية، نظراً لانخفاض إنتاج البقرة من الحليب خلال هذه الفترة من جهة وللأسباب التي تم ذكرها، لافتين إلى أنهم يتعرضون إلى ابتزاز التجار الوسطاء الذين يقومون بتجميع الحليب من الأرياف ونقله إلى المستهلكين في المدينة أو معامل الألبان والأجبان، ويضطرون إلى بيع إنتاجهم من الحليب بأسعار تقل عن أسعار التكلفة بمقدار يزيد على ١٠٠ ليرة سورية، وبالتالي عدم تحقيق ربح من ذلك.

من جهتهم أكد عدد من التجار الوسطاء الذين يقومون بتجميع الحليب من المربين ونقله إلى المدينة لـ«الوطن» أن هناك أسباباً أخرى تقف وراء هذا الارتفاع بشكل عام، بدءاً من المربي حتى وصول المادة إلى المحال، منها ارتفاع أسعار الأعلاف والأدوية البيطرية ومستلزمات الإنتاج من جهة، والطلب المتزايد على الحليب من المعامل والمنشآت وارتفاع أجور النقل بين القرى ومركز تجميع الحليب من جهة، وبين مركز تجميع الحليب والمدن، إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات «المازوت» بالسوق السوداء حيث وصل سعر «بادون» المازوت في السوق السوداء إلى نحو ٧٥ ألف ليرة سورية وهذا سينعكس بالتأكيد على سعر كيلو الحليب المنتج.

وأشار عدد من الحالبين «التجار الوسطاء» إلى أنه يتم حالياً شراؤهم كيلو الحليب من المربين بأسعار تتراوح بين ١١٠٠ إلى ١٢٠٠ ليرة سورية بحسب نوعية الحليب وبعد القرية عن مركز تجميع الحليب، وأنهم يبيعون الكيلو منه لأصحاب محال بيع الألبان في المدينة بما يتراوح بين ١٣٠٠ إلى ١٤٠٠ ليرة سورية.

بدوره بين مدير عام شركة ألبان حمص محمد حماد لـ«الوطن» أن أسباب كثيرة وواضحة تقف وراء ارتفاع أسعار الحليب وبالتالي مشتقاته أهمها ارتفاع أسعار الأعلاف وفق آخر نشرة صادرة عن المؤسسة العامة للأعلاف، إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات «مازوت» والذي ينعكس على أجور نقل مادة الحليب ابتداء من التاجر الوسيط الذي يقوم بجمعه من مختلف قرى الريف إلى المدينة من جهة وما تحتاجه المولدات لتشغيل مراكز تبريد الحليب من جهة أخرى، إضافة لانخفاض كميات إنتاج الحليب خلال هذه الفترة من العام لكون هذه الفترة ليست بموسم إدرار للأبقار الحلوب.

وأشار حماد إلى أن الشركة تستجر حالياً نحو ٤٠ طناً يومياً من الحليب، وتستلم كيلو الحليب من المؤسسة العامة للمباقر بمبلغ ١١٠٠ ليرة سورية.

من جهته أكد مدير فرع المؤسسة العامة للأعلاف في حمص عزام بركات لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار المحروقات والأعلاف أثر في تكاليف إنتاج الحليب وارتفاعه بشكل عام، موضحاً أن سعر كيلو جاهز حلوب ارتفع من سعر ٩٥٠ ليرة إلى ١١٠٠ ليرة سورية وسعر كيلو النخالة من ٢٥٠ ليرة إلى ٧٠٠ ليرة سورية، لافتاً إلى أن الحصار الاقتصادي المفروض على القطر وصعوبة تأمين المواد العلفية المستوردة وإيصالها وزيادة تكاليف الإنتاج أثر أيضاً في ارتفاع أسعار كيلو الحليب بشكل عام.

وأشار إلى أنه يتم حالياً توزيع المقنن العلفي للأبقار الحلوب بمقدار ٥٠ كغ جاهز حلوب و١٠ كغ نخالة للرأس الواحد بأسعار تعادل تكاليف إنتاجه بالمؤسسة تقريباً وبنسبة مخفضة عن السوق تصل إلى نحو ٢٠ بالمئة تقريباً، لافتاً إلى أن المقنن العلفي المخصص يعوض ويغطي جزءاً من الحاجة فقط.

وأوضح أن المؤسسة تعمل على تأمين حاجة الثروة الحيوانية عن طريق التوزيع على المربين وفق جداول التحصيل القلاعية المعتمدة من وزارة الزراعة إلى الجمعيات الفلاحية التي تستجر الأعلاف من المؤسسة.

«الغوطة» اسم من ذهب.. كيف نحافظ عليه؟

محسن: ديون الشركة على جهات القطاع العام تجاوزت ٢ مليارات

الوطن

كشف المدير العام لشركة ألبان دمشق حمزة محسن عن وصول ديون الشركة لدى جهات القطاع العام إلى أكثر من ٣ مليارات ليرة سورية، وقد أصبحت تشكل ضغطاً كبيراً على الشركة وتعرقل إمكانية تطوير عملها. جاء ذلك في حديث خاص لـ«الوطن» وقال فيه محسن: إن هناك عدداً من العقبات التي تعترض إنجاز الشركة لخطتها، منها الديون الكبيرة المترتبة لمصلحة الشركة لدى الجهات العامة التي تستجر إنتاج الشركة، وهذه الأموال المعطلة أدت إلى عدم مقدرة الشركة على القيام بالوفاء بالتزاماتها تجاه موردي مادة الحليب التي تشكل المادة الأساسية في عمل الشركة، إضافة إلى قلة الحليب المتاح في السوق بسبب خروج أغلب المنتجين في منطقة الغوطة نتيجة الحرب، وهذه المنطقة كانت المزود الأساسي لمعمل الألبان، حيث كانت تصل كميات الحليب الموردة من القطاع الخاص من منطقة الغوطة إلى أكثر من ٥٠ طناً يومياً وتراجعت خلال الحرب لتقترب من الصفر، وعادت الآن إلى التحسن لتصل في الوقت الحالي إلى نحو ٧ أطنان يومياً، وأضاف المدير العام إن المشكلة الأهم التي تعاني منها الشركة هي قدم تجهيزات الشركة والبنى التحتية فيها، والتي لم تعد قادرة على توفير الظروف المناسبة للإنتاج وخاصة البنى التحتية من أبنية وشبكات كهرباء وصرف صحي وغيرها، والتي مضى على إنشائها أكثر من نصف قرن.

وأضاف محسن: إن هناك معاناة كبيرة لدى الشركة في توفير قطع التبديل اللازمة للتجهيزات الكهربائية والميكانيكية، وأغلبها من منشأ أوروبي، وهذا يجعل عمليات الصيانة وإعادة التأهيل غير ممكنة، وما يقوم به العمال في الشركة على الرغم من قلتهم هو ترميم بعض التجهيزات بطريقة محلية، وفق ما هو متوافر في السوق وبالاعتماد على خبرات الفنيين غير المتخصصين في ذلك أصلاً. وهناك مشكلة كبرى تتمثل في تسرب اليد العاملة الخبيرة والمدربة على صناعة الألبان والأجبان، هذه الصناعة التي تحتاج إلى حرفية عالية في عملها، حيث تقاعد أغلب أصحاب الخبرة على السن القانوني، ولكنهم في الوقت نفسه تعاقدوا مع شركات إنتاج الألبان الخاصة بمبالغ كبيرة جداً، وكذلك الحال هناك عدم إقبال على العمل في الشركة نتيجة تدني الأجور وعدم وجود مكاسب تنافس القطاع الخاص. واليوم لا يوجد في شركة ألبان دمشق سوى ٤ مهندسين زراعيين اختصاص تغذية والبقية هم من المساعدين الفنيين، في وقت تحتاج فيه الشركة إلى مهندسين كهرباء وميكانيك وجميع الاختصاصات الأخرى، ولا يزيد العدد المتوافر من جميع العاملين في الشركة على ٨٥ عاملاً وأغلبهم من كبار السن والمرضى، في وقت يصل الملاك العددين إلى ٢٢٢ عاملاً من جميع الاختصاصات.

وعن كيفية مواكبة التطور في صناعة الألبان، بين المدير العام أنه يتم الآن الاستعانة بالتن للحصول على الطبخات العالمية وتطورها، بعد أن تتم مطابقتها مع المواصفات القياسية السورية، وتحقيق التطابق بينهما.

وأشار محسن إلى أن المشكلة الأساسية لدى الشركة أنها غير قادرة على تنفيذ خطتها الإنتاجية التي كانت في بداية تأسيسها طناً من مختلف المنتجات يومياً، والسبب الأساسي هو قلة الحليب وعدم توافر الخبرة الكافية، واهتلاك أغلب خطوط الإنتاج وعدم المقدرة على إعادة تأهيلها، حيث لا يتجاوز الإنتاج اليومي من كل المنتجات ١٥ طناً يومياً، ويؤكد أنه لو توافرت الظروف المناسبة لتم إنتاج أكثر من ٥٠ طناً كل منتجات «الغوطة» التي حصلت على سمعة عالية جداً منذ نصف قرن، وحافظت على نوعية إنتاجها، لذلك ما زالت حتى اليوم مطلوبة بشكل كبير من جميع المستهلكين الذين وجدوا أنها حافظت على جودتها في جميع المنتجات واستطاعت أن تنافس جميع الأسماء التجارية في الأجبان والألبان.

وبيّن المدير العام أن الشركة تعمل الآن على إعادة مركز تجميع الحليب في نبع الصخر في محافظة القنيطرة والذي خرج من الخدمة منذ بداية الأزمة بسبب تدميره بأيدي الإرهاب، وسيوفر هذا المركز أسبوعياً نحو ٢٠ طناً من الحليب الطازج من تلك المنطقة، والذي سيساهم في رفع انتاجية الشركة، ونوه محسن بأنه نتيجة المصداقية التي بنتها الشركة خلال نصف قرن مازال موردو الحليب يثقون في هذه الشركة ويبيعونها الحليب رغم التأخر في تسديد قيمته لهم.

وبين محسن أن الديون المترتبة على الشركة لموردي الحليب «الحلابة» بلغ ٣ مليارات ليرة، وهناك ديون لمصلحة مبقرة الغوطة في دمشق تقدر بحدود ٧٠٠ مليون ليرة، وعن أسعار الحليب اليوم أوضح المدير العام أن الشركة تشتري الحليب تسليم أرض الشركة ١٢٠٠ ليرة من مبقرة الغوطة و١٣٥٠ ليرة من «الحلابة» والسبب هو أن الأخيرين يتكلفون بنقل الحليب على نفقتهم، وتصل تقريباً كميات الحليب المستلم من مبقرة الغوطة في دمشق إلى ٥ أطنان ومن القطاع الخاص ٧ أطنان، وهناك كميات من الإنتاج هي زيدة وسمنة، وهي موردة من خلال عقود مع موردين وتتم إعادة توظيبها وفق الاحتياجات التعاقدية للشركة، وبين محسن أن الشركة على الرغم من كل هذه الظروف حققت خلال النصف الأول أرباحاً وصلت إلى ٢٩٥ مليون ليرة سورية، وهي توفر منتجات الألبان والأجبان لجميع جهات القطاع العام ومنها السورية للتجارة والمشافي والسورية للطيران والجهات الأخرى وفق تسعيرة محددة من الشركة وهي أقل من الأسعار الموجودة في الأسواق، وذات مواصفات ونوعية عالية الجودة.

وأكد المدير العام أن جميع منتجات «الغوطة» ملتزمة بالمواصفات والقياسات السورية، من حيث الجودة واستخدام المواد الطبيعية ١٠٠ بالمئة، وهذا لا يمكن للقطاع الخاص أن يحققه أبداً، لذلك مازالت منتجات «الغوطة» تحظى بالموثوقية الحالية لدى كل مستهلكي الألبان والأجبان في البلاد.

لو توافر الحليب لتمكنا من إنتاج ٥٠ طناً من الألبان والأجبان يومياً